

قضاء

العبرة في النتائج التحقيق، مستمر مع «سوكلين» وأخواتها

هديك فرفور

الدعوى، ما يعني أن الإجابات التي قد يُعطيها ربما تكون مُركبة، مُستطرداً: القاضي يأخذ الأقوال من ميسرة سكرة مش مثل لما يستجوب حدا تعين من كم شهر.

بدوره، يقول حركة إن إحالة ملف القضية الى النيابة العامة المالية تمهيداً لصدور القرار الظني متوقف على بث صحة التمثيل. يصف حركة هذه التحقيقات بـ«الجديبة»، مُشيراً الى أنه، بخلاف بقية التحقيقات، لم تجر محاولات لتأجيل التحقيقات بغية «تويميها»، لكنه سرعان ما يستطرد: «العبرة في النتائج»، في إشارة الى التحدي الذي يواجهه القاضي عويدات في مسألة إدانة الشركات بشكل واضح وصريح «انسجاماً مع ما ورد في قرار القاضي ابراهيم».

من جهته، يكتب في المكتب الإعلامي لشركتي سوكلين وسوكومي بالقول إن الشركتين ملتزمتان سقف القضاء اللبناني ولديهما كامل الثقة في الأحكام التي يصدرها.

وكان نصّ الإحالة الذي قدمه القاضي ابراهيم قد لفت الى «حصول تلاعب وأخطاء ومماطلة في تنفيذ عقد الجمع والكنس من قبل شركة سوكلين وتقااضي أموال عن أعمال لم تنجز، في ظل غياب الرقابة الفاعلة والتقصير في إتمامها وفقاً للعقد». كذلك ذكر نصّ الإحالة «حصول مخالفات في تنفيذ أعمال المعالجة والطمر التي يُثبت عدم إنجازها وفقاً لشروط العقد مع شركة سوكومي واستناداً إلى الكميات المتفق عليها، مع المطالبة والإصرار على تقديم فواتير وقبض مبالغ غير مستحقة»، فضلاً عن «عدم تنفيذ طريق الناعمة - عين درافيل - بعورته وفقاً للشروط الفنية المنصوص عليها في العقد». واعتبر نصّ الإحالة أن كل ما تقدّم «يؤلف شبهة بحصول ضروب الحيلة المقصودة في تنفيذ هذه العقود والإشراف على تنفيذها».

واصل قاضي التحقيق الأول في بيروت القاضي غسان عويدات، في الأسبوع الماضي، استجوابه كلاً من: شركة «سوكلين»، «سوكومي»، الشركة الاستشارية «الاسيكو» والشركة الاستشارية «دي جاي جونز»، مُستكملاً بذلك التحقيقات التي افتتحت في شهر نيسان الماضي.

هذه التحقيقات جاءت على خلفية ادعاء النائب العام المالي القاضي علي ابراهيم على هذه الشركات، في شهر شباط الماضي، نتيجة الدعوى المُقدّمة ضدها من قبل بعض البلديات والنائب سامي الجميل والوزير السابق وثام وهاب. وكان القاضي ابراهيم قد ادعى على الشركات الأربع بالجريمة المنصوص عليها في المادة 363 من قانون العقوبات والمادتين 359 و219 (تتعلق بالاختلاس واستثمار الوظيفة)، طالباً إجراء التحقيقات الاستنطاقية، وإصدار كل مذكرة يقضيها التحقيق.

في ختام الجلسة، أمهل القاضي عويدات الفقراء مهلة 15 يوماً لتقديم الدفوع الشكلية وتعليقهم على استجواب المدعى عليهم، على أن يتم التبادل في القلم وتعيين موعد للجلسة في وقت لاحق. يقول المحامي الناشط وأصف حركة إن محامي الجهة المدعية زياد بيطار قدّم طعناً في صحة تمثيل شركة «سوكومي»، لافتاً الى أن بقية الشركات المدعى عليها تم استجوابها.

يوضح المحامي بيطار في اتصال مع «الإخبار»، أن الجهة المدعية أرادت أن يُستجوب مُمثل عن مجلس إدارة شركتي سوكلين وسوكومي أو رئيس مجلس الإدارة ميسرة سكرة، أي الأشخاص الذين تولوا إدارة الشركة، وذلك كي نتمكن من الحصول على معلومات دقيقة. يُضيف بيطار في هذا الصدد: «حضر الاستجواب ممثل عن مجلس الإدارة عُيّن خلال الفترة التي أقمنا فيها

قنوات الهدر

دأب مصرف لبنان على تنفيذ ما يسمى «هندسات» مالية ونقدية منذ فترة طويلة متزامنة مع بدء تثبيت سعر صرف الليرة. ليس هناك هدف واحد من هذه العملية، بل هناك أهداف عديدة، إذ إنها أداة يستعملها مصرف لبنان لتغذية النظام المالي والنقدي والدفاع عن سياساته. الهدف من هذه الأدوات، جمع الدولارات من السوق ووضعها في احتياطات مصرف لبنان حيث تستعمل للدفاع عن تثبيت سعر صرف الليرة، مع فرق واحد، هو أن مصرف لبنان استهلك الأدوات السابقة حتى باتت جدواها السوقية ضحلة جداً. فعلى هامش تنفيذ هذه الهندسات، بقديمتها وجديدها، تبين أن الرابع الأكبر هو القنوات التي تمرّ فيها العمليات المالية والنقدية، أي المصارف التي راكمت رؤوس أموال ضخمة، واستقبلت قاعدة واسعة من الودائع وحققت أرباحاً هائلة على مرّ السنوات.



مجمّدة على فترات استحقاق من 5 سنوات إلى 7 سنوات و9 سنوات و10 سنوات. الفوائد على هذه الإيداعات المتوسطة والطويلة



القطاع الخاص يعيش أزمة مديونية هائلة تبلغ 105% من الناتج المحلي الإجمالي



المطروحة في الأسواق، أو تلك التي تصدرها وزارة المال بصورة دورية. المصارف باعت السندات لمصرف لبنان ثم اشترت السندات من السوق وباعتها بعد يوم أو اثنين لمصرف لبنان لتحقيق المزيد من الأرباح. وبالنسبة إلى الخيار الثالث، أي الإيداع لدى مصرف لبنان، فإن هذا الأمر ليس خياراً بالنسبة إلى المصارف الساعية إلى تحقيق المزيد من الأرباح.

إزاء هذا الواقع، قرّر مصرف لبنان أن يضيف إلى «بدعة» الهندسة التي خلقت كل هذه السيولة، منتجاً للودائع المصرفية لديه. قرّر مصرف لبنان أن يتيح للمصارف إيداع مبالغ لديه بالليرة اللبنانية في حسابات

الأمد، تراوح بين 4,5% و5,5%. هذا المنتج، أو هذا التعديل على الهندسة المالية، يتيح لمصرف لبنان امتصاص القسم الأكبر من المبالغ التي ضخها في السوق من خلال عملية تسييل السندات بالليرة. لكن قيامه بهذه العملية، يأتي في إطار امتصاص أي مفاعيل تضخمية لهذه السيولة، وهو بمثابة مرحلة انتقالية قبل أن تعيد وزارة المال إصدار سندات خزينة بأحجام كبيرة تتلاءم مع حاجات السوق. أما الرابع الأكبر، فهو المصارف دائماً، التي ستحقيق أرباحاً إضافية من هذه العمليات، بما يوازي 850 مليار ليرة سنوياً كحدّ أدنى، أو 990 مليار ليرة كحدّ أقصى.

تقرير

أزمة هوز تلوح في الأفق



الحويك: قرار شهيب بمنع الصادرات السورية للموز في لبنان



في المقابل، لا تجد وزارة الزراعة أن هناك أزمة ما في الأفق، وتعلّل مصادرها قرار الوزير بأنه «أتى نتيجة مطالبات عدّة من نقابات مختلفة للمزارعين، بهدف حماية مصالحهم، ومنع إغراق السوق اللبنانية بالمنتجات السورية، وهو ليس ذا خلفية سياسية».

وتشير مصادر الوزارة إلى «اجتماع عقد منذ يومين مع مزارعي الموز والوزير، حيث اتفق على المضي بحلول واقعية لتجنب أي كارثة عليهم، وذلك عبر التواصل من خلال الجهات اللبنانية المقربة من الحكومة السورية (حزب الله)

بعد التفّاح، تلوح في الأفق أزمة جديدة: إنها أزمة تصدير الموز. أمّا السبب المباشر لها، فهو إغلاق الحدود السورية بوجه الصادرات اللبنانية، كردّ فعل على قرار وزير الزراعة أكرم شهيب الذي اتخذ في نيسان الماضي والقاضي بمنع إدخال شاحنات الخضار والفاكهة من منشأ سوري إلى لبنان لغاية شباط 2017.

تستقطب السوق السورية 90% من صادرات الموز اللبناني، التي بلغت عام 2010، قبل بدء الحرب السورية، نحو 95 ألف طن. تراجعت هذه الكمية بعد عام 2010 نتيجة انخفاض سعر العملة وتنامي الهجرة السورية، فحاولت الحكومة اللبنانية إيجاد أو تطوير أسواق جديدة للموز المحلي، من ضمنها السوق الأردنية التي استوردت نحو 10 آلاف طن سنوياً فقط، فلم تعرّض السوق السورية. يقول رئيس جمعية المزارعين اللبنانيين أنطوان الحويك لـ«الإخبار» إن «قرار شهيب بمنع الصادرات السورية اللبنانية سيف ذو حدين، يدفع ثمنه اليوم مزارعو الموز في لبنان، نتيجة سياسة الردّ بالمثل التي تنتهجها الحكومة السورية بامتناعها عن إعطاء إجازات لاستيراد الموز اللبناني».

عشر سنوات، والاستفادة من اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لتخفيف وجهات تصدير الموز».

لفتح الحدود للموز اللبناني، وتضيف المصادر: الاتصالات جارية والتجاوب وارد من الجانب السوري».

يعدّ هذا القطاع المتنامي سريعاً، حديثاً نسبياً، وبحسب حويك «بشرنا بنهاية كارثية له منذ عام 2007، لكونه بُني على رسم وضعته سوريا على الموز الأجنبي المصدر إليها باستثناء اللبناني، نتيجة اتفاقية التيسير العربية التي ميّزته بتعامل تفاضلي، أتاحت له المنافسة في السوق السورية. اليوم يُنتج لبنان سنوياً نحو 250 ألف طن من الموز، 60% للاستهلاك المحلي و40% للتصدير. يباع الكيلو رهاناً مع بدء الموسم بنحو 350 ليرة، من المرجح أن ينخفض إلى 200 ليرة إذا كسد، وهو الأمر المتوقع، خصوصاً أن الحكومة السورية فتحت اعتمادات لاستيراد الموز من دول أخرى غير لبنان». ويتابع الحويك: «تكمن الحلول الأنوية في تكثيف الاتصالات مع الجانب السوري أو التحويض على مزارعي الموز أسوة بمزارعي التفّاح». أمّا الحلول الجذرية التي تستلزم جدية لتنفيذها فتكمن «في تحويل هذه الزراعة إلى عضوية كما سبق لنا أن اقترحنا منذ أكثر من

اليوم يُنتج لبنان سنوياً نحو 250 ألف طن من الموز (مروان طحطح)

